جامعة عتن شمس
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

مدى إختلاف إدراك المديرين الماليتن و مراقبي الحسابات لآليات الحوكمة في الشركات المساهمة

The Extent of Difference in Perception between Financial Managers and Chartered Accountants for Corporate Governance Mechanisms in Joint Stock Companies.

للحصول على درجة الماجستير

إعداد

الباحث / عطا عيد عطا عبد الرحيم

تحت إشراف :

الأستاذ الدكتور / محمود عبدالهادي صبح
أستاذ الإدارة المالية

الدكتور/ نادر البير فانوس
أستاذ إدارة الأعمال المساعد

قائمه المحتويات

البيان	صفحة
الفصل الاول : الإطار العام للبحث	١
اولا : الخلاصة	٢ ٣
ثانيا : مبادئ حوكمة الشركات	٤ ١٠

ثالثا :	تحديد مشكلة البحث	١١
رابعا :	الدراسات السابقة	١٢ ٣٦
خامسا :	فروض البحث	٣٧
سادسا :	منهج البحث	٣٨ ٣٩
سابعا :	اهداف واهميته البحث	٤٠ ٤١
	الفصل الثاني : إختبارات فروض البحث	٤٢
اولا :	إختبار الفرض الاول	٤٣ ٤٩
ثانيا :	إختبار الفرض الثاني	٥٠ ٥٦
ثالثا :	إختبار الفرض الثالث	٥٧
	الفصل الثالث: نتائج وتوصيات البحث	٥٨
اولا :	النتائج	٥٩ ٦١
ثانيا :	تفسير النتائج	٦١ ٦٢
ثالثا :	التوصيات	٦٣ ٦٤
	قائمة المراجع	٦٥
	المراجع العربية	٦٦ ٦٧
	المراجع الاجنبية	٦٧ ٦٨
	ملاحق البحث	٦٩
	قائمة الإستقصاء	٧٠ ٧٤
	الجداول الإحصائية	*****
	ملخص الدراسة باللغة العربية	
	Abstract in English	

بسم الله الرحمن الرحيم

* قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم *

صدق الله

العظيم

سورة البقرة- الأية٣٢

شكر وتقدير وعرفان

بعد ثناء الله وحمده

يطيب لي أن أتقدم بخالص معاني الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي أستاذ الأجيال الدكتور/ محمود عبد الهادي صُبح أستاذ التمويل والإستثمار بالكلية والذي تشرفت بإشرافه المتميز وتوضيحاته السديدة وعلمه الغزير وأخلاقه الكريمة وإهتمام سيادته البالغ بالرسالة ولمد يد العون والتوجيه لإتمامها على الوجه الأكمل.

فهو بحق مثال للعالم الجليل ذو الصفات الأخلاقية الكريمة فله مني وافر الإمتنان والعرفان بالجميل وجزاه الله خيراً وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/عمرو حستن عبد البر أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية لتفضله بالموافقة على إستقطاع جزء من وقته الثمتن للإطلاع على الرسالة والإشتراك في لجنة المناقشة والحكم ولا شك إن إشتراك سيادته سوف يثرى المناقشة ويعطي الرسالة بلا شك إضافة متميزة وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل ومشاعر التقدير والإعتراف بالجميل إلى الأستاذ الدكتور/ محمد رشاد البصال أستاذ المحاسبة المساعد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية لتفضله بالموافقة على إستقطاع جزء من وقته الثمتن للإطلاع على الرسالة والإشتراك في لجنة المناقشة والتحكيم ولا شك أن إشتراك سيادته سوف يثرى المناقشة ويعطي للرسالة بلا شك قيمة مضافة وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير وبعميق العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ نادرالبير فانوس أستاذ إدارة الاعمال المساعد بالكلية لإشرافه بالاشتراك علي الرسالة وللتشجيع والأخذ بيد الباحث فى أصعب اللحظات ومساعدته وتوجيهاته العلمية وما قدمه لي من جهد صادق وعون مخلص ووقت ثمتن ونصائح وتوجيهات من أجل إخراج هذا العمل العلمي في صورة طيبة .

إليه أسجل خالص شكري وتقديرى وإحترامى وجزاه الله خيراً وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

شكر وتقدير وعرفان

بعد ثناء الله وحمده

يطيب لي أن أتقدم بخالص معاني الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي أستاذ الأجيال الدكتور/ محمود عبد الهادي صُبح أستاذ التمويل والإستثمار بالكلية والذي تشرفت بإشرافه المتميز وتوضيحاته السديدة وعلمه الغزير وأخلاقه الكريمة وإهتمام سيادته البالغ بالرسالة ولمد يد العون والتوجيه لإتمامها على الوجه الأكمل.

فهو بحق مثال للعالم الجليل ذو الصفات الأخلاقية الكريمة فله مني وافر الإمتنان والعرفان بالجميل وجزاه الله خيراً وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/عمرو حستن عبد البر أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية لتفضله بالموافقة على إستقطاع جزء من وقته الثمتن للإطلاع على الرسالة والإشتراك في لجنة المناقشة والحكم ولا شك إن إشتراك سيادته سوف يثرى المناقشة ويعطي الرسالة بلا شك إضافة متميزة وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل ومشاعر التقدير والإعتراف بالجميل إلى الأستاذ الدكتور/ محمد رشاد البصال أستاذ المحاسبة المساعد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية لتفضله بالموافقة على إستقطاع جزء من وقته الثمتن للإطلاع على الرسالة والإشتراك في لجنة المناقشة والتحكيم ولا شك أن إشتراك سيادته سوف يثرى المناقشة ويعطي للرسالة بلا شك قيمة مضافة وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير وبعميق العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ نادرالبير فانوس أستاذ إدارة الاعمال المساعد بالكلية لإشرافه بالاشتراك علي الرسالة وللتشجيع والأخذ بيد الباحث فى أصعب اللحظات ومساعدته وتوجيهاته العلمية وما قدمه لي من جهد صادق وعون مخلص ووقت ثمتن ونصائح وتوجيهات من أجل إخراج هذا العمل العلمي في صورة طيبة .

إليه أسجل خالص شكري وتقديرى وإحترامى وجزاه الله خيراً وأسأل الله أن يثيبه خير الثواب في الدنيا والآخرة .

إهداء حبا وتقديرا وعرفاناً

إلى والدي

إلى من كلل العرق جبينه و أحمل إسمه بكل إفتخار

إلى والدتي

إلى من ركع العطاء تحت قدميها وكان دعائها سر نجاحي

إلي أخي

إلي توأم الروح و رفيق العمر

إلي أختي

إلي صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلى أبنائى سيف الدين وياستن

إلي الحلم والأمل والسند بارك الله فيهما وحفظهما

إلى زوجتى شريكة الدرب والحلم

إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة

إلى من لا أري الأمل إلا من خلال عينيها

إلى من تدفعني إلي الأمام دائما

إلى من تتحمل عني آلامي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

أولا : الخلاصة

ثانيا : مبادئ حوكمة الشركات

ثالثا : تحديد مشكلة البحث

رابعا : الدراسات السابقة

خامسا : فروض البحث

سادسا : منهج البحث

سابعا : أهداف وأهميته البحث

أولاً : ملخص البحث

١- هناك تأثير لبعض القطاعات على إدراك كلاً من المديرين الماليين ومراقبى الحسابات نحو أهمية تطبيق بعض آليات الحوكمة .

٢- يوجد إدراك أكبر لدي مراقبي الحسابات عن إدراك المديرين الماليين نحو أهمية تطبيق بعض آليات الحوكمة .

ثانياً: مبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة بالشركات بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف وقد طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من المنظمة أن تقوم بالإشتراك مع الحكومات الوطنية الأعضاء بالمنظمة وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المبادىء والإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات.

وفى عام ١٩٩٩ تم إصدار هذه المبادىء ومنذ ذلك الحين حتى الآن تعتبر تلك المبادىء هي الأساس الذي تستند إليه الدول والشركات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات وقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على هذه الصياغة المعدلة للمبادىء في ٢٢ إبريل ٢٠٠٤.

وسوف يعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة بإيجاز المبادىء التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بإعتبارها المرجع الأساسى للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات وتتكون تلك المبادىء من ستة مبادىء أساسية ومجموعة من الإرشادات التي توضح كيفية تطبيق تلك المبادىء .

المبدأ الأول : ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

" ينبغى أن يُشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة سوق المال ، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية "

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية :

أ- ينبغى أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذو تأثيراً إيجابياً على الأداء الاقتصادي الشامل وتحقيق نزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفاعلية .

ب- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق إختصاص تشريعى ما متوافقة مع حكم القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ .

ج- ينبغى أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات في نطاق إختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة .

د- ينبغى أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد والإمكانيات للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغى أن تكون فى الوقت المناسب .

المبدأ الثانى: حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الملكية

" ينبغى فى إطار حوكمة الشركات أن يُوفر الحماية للمساهمين وأن يُسهل لهم ممارسة حقوقهم "

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية :

١ – ينبغى أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق فى :

أ- طرق مضمونة لتسجيل الملكية .

ب- التنازل ونقل ملكية الأسهم .

ج- الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة فى الوقت المناسب وعلى أساس منتظم .

د- المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة للمساهمين .

هـ- إنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة .

و- نصيب من أرباح الشركة .

٢ - ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في والحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغيرات أساسية في الشركة مثل :

أ- تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة .

ب- الترخيص بإصدار أسهم إضافية .

ج- العمليات الإستثنائية بما في ذلك تحويل كل أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدى في الواقع إلى بيع الشركة .

٣- ينبغي أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وينبغي أن يُحاطوا علماً بالقواعد التي تحكم إجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت وذلك على النحو التالي:

أ- تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجَرى إتخاذ قرارات بشأنها في الإجتماع .

ب- أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة وإقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة .

ج- تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وإنتخابات أعضاء مجلس الإدارة ورسم سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركة كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين كجزء من مكافأتهم لموافقة المساهمين .

د- أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصياً أو غيابياً مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضورياً أم غيابياً .

٤- ينبغى الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التى تُمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم .

٥- ينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية وذلك على النحو التالى :

أ- أن يتم بوضوح التحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات فى الأسواق المالية وكذلك العمليات الإستثنائية مثل الإندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركة حتى يُمكن للمستثمرين فهم حقوقهم والملجأ القانوني لهم وينبغى أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفى ظل شروط عادية تحمى حقوق كافة المساهمين وفقاً لطبقاتهم .

ب- عدم إستخدام الوسائل المضادة للإستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة .

٦- ينبغى تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما فى ذلك المستثمرون المؤسسون وذلك على النحو التالى :

أ- على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق بإستثماراتهم بما فى ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير إستخدامهم لحقوقهم التصويتية .

ب- على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التى يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التى قد تؤثر فى ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة بإستثماراتهم .

٧- ينبغى السماح للمساهمين بما فيها المستثمرون المؤسسون التشاور مع بعضهم البعض فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد فى المبادئ مع بعض الإستثناءات لمنع إساءة الإستغلال .

المبدأ الثالث : المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

" ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يَضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند إنتهاك حقوقهم "

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية :

١- ينبغي معاملة كافة المساهمين حاملي نفس الفئة من الأسهم معاملة متساوية وذلك على النحو التالي :

أ- فى نطاق أي سلسلة رقمية من نفس الطبقة يجب أن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق لكي يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراءكما يجب أن تكون أية تغيرات فى حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الطبقات من الأسهم التى تتأثر سلباً نتيجة للتغير .

ب- حماية مساهمى الأقلية من إساءة الإستغلال التى يقوم بها أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة والتى يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشركما يجب أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح بشكل فعال .

ج- أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزى أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الإتفاق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم .

د- ينبغى إلغاء جميع العوائق التى تعرقل عملية التصويت عبر الحدود .

هـ- أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة بإجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متساوية وينبغى ألا تؤدى إجراءات الشركة إلى زيادة صعوبة أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر.

٢- ينبغي منع التداول بين الداخليين والتداول الصوري .

٣- ينبغي أن يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم بشكل مباشر أو غير مباشر أم بالنيابة عن

طرف ثالث أي مصلحة مادية في أى عملية أو موضوع يمس الشركة بطريق مباشر .

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

" ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يُعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لإتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وإستدامة المنشآت السليمة مالياً "

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية:

١- يجب احترام حقوق المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة .

٢- عندما يكفل القانون حماية المصلحة ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل إنتهاك حقوقهم .

٣- ينبغي السماح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين .

٤- عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي والتي يمكن الإعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم .

٥- ينبغي لأصحاب المصالح بما في ذلك أفراد العاملين وهيئات تمثيلهم أن يتمكنوا من الإتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن إهتمامهم بشأن الممارسات الغير قانونية أو الغير أخلاقية مع عدم الإنتقاص أو الغض من حقوقهم إذا مافعلوا ذلك .

٦- ينبغي أن يَستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفء يتعامل مع حالات الإعسار وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين .